[متن صغرى الصغرى]

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على مولانا محمد وآله

الحمد لله رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيّدِنا ومولانا محمَّدٍ خاتمِ النبيّينَ وإمامِ المرسلين.

[ما يجبُ معرفتُهُ على كلِّ مكلَّفٍ]

اعلم: أنَّهُ يجبُ على كلِّ مكلَّفٍ أنْ يعرفَ ما يجبُ في حقِّ مولانا جلَّ وعزَّ، وما يستحيلُ، وما يجوزُ، وكذا يجبُ عليهِ أنْ يعرفَ مثلَ ذلكَ في حقِّ الرُّسُلِ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ.

[حدُّ الواجبِ والجائزِ والمستحيلِ]

وحقيقةُ الواجبِ: ما لا يُتصوَّرُ في العقلِ عدمُهُ؛ إمَّا بلا تأمُّلٍ ويُسمَّى الضروريّ، ككونِ الواحدِ نصفَ الاثنين مثلًا، وإمّا بعدَ التأمُّلِ، ويُسمّى النظريَّ، ككونِ الواحدِ نصفَ سدسِ الاثني عشرَ مثلًا.

والمستحيلُ: ما لا يُتصوَّرُ في العقل ثبوتُهُ؛ إمّا بلا تأمُّلٍ أيضًا؛ ككونِ الواحدِ نصفَ الأربعة، وإمَّا بعد التأمُّلِ؛ ككونِ الواحدِ سدسَ الاثني عشرَ.

والجائزُ: ما يصحُّ في العقلِ ثبوتُه وعدمُهُ؛ إمّا بلا تأمُّلٍ؛ ككونِ الجسم أبيضَ مثلًا، وإمّا بعدَ التأمُّلِ؛ كتمني الإنسانِ الموتَ مثلًا.

[الصفاتُ الواجبةُ لهُ سبحانَهُ]

فإذا عرفتَ هذا فاعلمْ: أنَّهُ يجبُ لمولانا جلَّ وعزَّ الوجودُ؛ لتوقُّفِ وجودِ الحوادثِ على وجودِهِ تَعالى، ودليلُ حدوثِها، لزومُها لما يفتقرُ إلى المخصِّصِ.

ويجبُ لهُ تعالى القدمُ والبقاءُ، وإلا كانَ محتاجًا إلى الفاعلِ، فيكونُ حادثًا، فيجبُ لهُ مِنَ العجزِ ما وجبَ لسائرِ الحوادثِ، بل يكونُ حينئذٍ وجودُهُ مستحيلًا؛ لما يلزمُ على تقديرِ حدوثِهِ مِنَ الدورِ أو التسلسلِ المستحيلين.

ويجبُ أن يكون تعالى مخالفًا في ذاتِهِ وصفاتِهِ لكلِّ ما سواهُ مِنَ الحوادِث، وإلا كانَ حادثًا مثلها.

ويجبُ لهُ تعالى أن يكونَ قائمًا بنفسِهِ؛ أي: ذاتًا موصوفًا بالصفاتِ، غنيًا عنِ المحلِّ والفاعلِ؛ إذ لو كان في محلٍّ لكان صفةً، فيلزمُ ألا يتَّصفَ بالصفاتِ الوجوديةِ ولا لوازمِها؛ إذْ لو قبلَتِ الصفةُ صفةٌ وجوديةٌ... لزمَ ألا تعرى عنها صفةٌ كالذواتِ، وذلك يستلزمُ التسلسلَ، ودخولَ ما لا نهايةَ لهُ في الوجودِ، ولو كانَ محتاجًا للفاعلِ.... لكانَ حادثًا، وهو محالٌ.

ويجبُ له تعالى الوحدانيةُ؛ أي: لا مِثلَ له في ذاتِهِ، ولا في صفةٍ من صفاتِهِ، ولى مؤثّرَ مَعَهُ في فعلٍ مِنَ الأفعالِ؛ إذ لو كانَ معَهُ مِثْلٌ مؤثّرٌ لما كانَ واجبَ الوجودِ؛ لاحتياجِهِ حينئذٍ إلى مَنْ يخصِّصُهُ بما يمتازُ به عمَّا يماثلُهُ عمومًا أو خصوصًا، وذلك يستلزمُ الحدوثَ والعجزَ عن كلِّ ممكنٍ.

ويجبُ لهُ تعالى القدرةُ والإرادةُ المتعلقتان بكلِّ ممكنٍ؛ إذِ العجزُ عن بعضِها مستلزمٌ للعجز عن جميعِها، وذلكَ يستلزمُ استحالةَ وجودِها؛ لتوقُّفِ كلِّ حادثٍ في وجوده وإعدامه على اقتدارِ فاعلِهِ، وفي تخصُّصِهِ على إرادتِهِ، وفي كونِهِ مرادًا على علمِهِ.

ويجبُ له تعالى العلمُ المتعلّقُ بكلِّ واجبٍ وجائزٍ ومستحيلٍ؛ لأنَّ الاختصاصَ بالبعضِ يستلزمُ الحدوثَ؛ لافتقارِ الصفة حينئذٍ إلى الفاعلِ، وحدوثُها يستلزمُ حدوثَ موصوفِها؛ لاستحالةِ تعرّيهِ عنها وعن أضدادها.

ويجبُ لهُ تعالى السمعُ والبصرُ المتعلّقانِ بجميعِ الموجوداتِ، والكلامُ المنزّهُ عن الحرفِ والصوتِ، والتقديمِ والتأخيرِ، والكلِّ والبعضِ، والتجدُّدِ والسكوتِ، المتعلِّقُ بما تعلَّقَ به العلم، ودليلُ هذه الثلاثة الشرعُ.

ويجبُ له تعالى الحياةُ؛ لاستحالة وجودِ الصفاتِ السابقة بدونها.

[المستحيل في حقِّهِ سبحانَهُ]

وأمَّا المستحيلُ في حقِّهِ تعالى: فكلُّ ما ينافي هذهِ الصفاتِ الواجبةَ.

[الجائزُ في أفعالِهِ سبحانَهُ]

وأمّا الجائزُ في حقِّهِ تعالى: ففعلُ كلِّ ممكنٍ أو تركُهُ، صلاحًا كان أو ضدّهُ؛ لما عُرِفَ قبلُ مِنْ وجوبِ عمومِ قدرتِهِ وإرادته تعالى لجميع الممكناتِ، ويدخلُ في ذلك: جوازُ خلقِ الله تعالى الرؤيةَ لذاتِهِ العليَّةِ، والسمعَ لكلامِهِ القديمِ، والثوابِ في دارِ النعيم، والبعث لرسلِهِ الأكرمين، صلواتُ الله وسلامُهُ عليهم أجمعين.

[الكلامُ على النبوّاتِ]

وأمّا الرسلُ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ: فيجبُ لهمُ الصدقُ؛ أي: مطابقةُ كلِّ ما أخبروا به من أحكامٍ وثوابٍ وعقابٍ وغيرها لما في نفس الأمرِ؛ لأنَّ الله تعالى قد صدّقَهم بما تنزَّلَ مِنَ المعجزِ الذي خصَّهُم اللهُ به منزلةَ قولِهِ تعالى صدقَ عبدي في كلِّ ما يبلِّغُ عنّي.

ويجبُ لهمُ الأمانةُ؛ أي: حفظُ ظواهرِهم وبواطنهم مِنَ الوقوع في محرَّمٍ أو مكروهٍ؛ لأنّ أتباعَهم أُمروا بالاقتداء بهم في جميع أقوالِهِم وأفعالِهم، وذلك يستلزمُ عصمتَهم فيها مِن كلِّ منهيٍّ عنهُ.

ويجبُ لهم أيضًا أنّهم بلَّغوا كلَّ ما أمرَهمُ المولى سبحانَهُ بتبليغِهِ، ولم يتركوا شيئًا منهُ، لا نسيانًا ولا عمدًا، أمّا عمدًا فلما سبقَ في الأمانة، وأمَّا نسيانًا فللإجماع.

فالواجبُ الأوّلُ: يزيدُ على الأمانةِ بمنعِ الكذبِ سهوًا، ويزيدُ على التبليغ بمنع الزيادة على ما أُمروا بتبليغِهِ عمدًا أو نسيانًا، وتزيدُ الأمانةُ على الصدق بمنعِ وقوعِ المخالفةِ في غير كذبِ اللسانِ، وعلى التبليغِ بمنع المخالفة في غيرِ التبليغ ويزيدُ التبليغُ على الصدق بمنعِ ترك شيءٍ ممَّا أُمروا بتبليغِهِ عمدًا أو نسيانًا، مع لزومِ الصدقِ فيما بلّغوا من ذلك، ويزيدُ على الأماة بمنعِ تركِ شيءٍ ممَّا أُمروا بتبليغِهِ نسيانًا.

ولا يخفى عليكَ بعدَ هذا ما تشتركُ فيه الثلاثةُ، وما يشتركُ فيه اثنانِ منها، دونَ الثالثِ، وما يزيدُ بهِ كلُّ واحدٍ منها على مجموع الباقين.

وأمّا المستحيلُ في حقِّهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ: فأضدادُ هذهِ الثلاثة.

وأمَّا الجائزُ في حقِّهم عليهمُ الصلاةُ والسلامُ: فالأعراضُ البشريَّةُ التي لا تنافي علوّ رتبتهم؛ كالمرضِ ونحوِه، بدليلِ مشاهدةِ ذلك فيهم، وفي اتصافهم بها فوائدُ لا تخفى.

فقولُنا (الأعراضُ) احترازٌ مِن مذهبِ النصارى في وصفهم عيسى عليه السلامُ بالصفةِ القديمةِ.

وقولُنا: (البشريّةُ) احترازٌ منِ اعتقادِ الجاهليَّةِ أنَّ البشريَّةَ تنافي الرسالة.

وقولُنا: (التي لا تنافي علوَّ رُتبتِهم) احترازٌ منِ اعتقادِ اليهودِ وكثيرِ مِنْ جهلةِ المؤرّخينَ والمفسّرينَ اتصافَ الأنبياء عليهمُ الصلاةُ والسلامُ بنقيصةِ المعصيةِ والمكروهِ ونحوِهما.

وبهذا تعرفُ أنَّ كلَّ ما أوهمَ في حقِّهم أو حقِّ الملائكةِ نقصًا مِنَ الكتابِ أو السنَّةِ وجبَ تأويلُهُ.

وأفضلُهم سيِّدُنا ومولانا محمَّدٌ صلّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ وعلى آلِهِ عدَدَ ما ذكرَهُ الذاكرونَ وغفلَ عن ذكرِهِ الغافلون، ورضي اللهُ تعالى عن أصحابِ رسولِ اللهِ أجمعينَ، وسلامٌ على المرسلينَ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.